المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تدويل التعددية الثقافية في فكر ويل كيمليكا السياسي: دراسة في الأسباب
اسم الكاتب: م.د. فاطمة عطا جبار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6627
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تدويل التعددية الثقافية في فكر ويل كيمليكا السياسي : دراسة في الاسباب

م.د.فاطمة عطا جبار
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–دائرة البحث والتطوير
Fatma.ata1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

ان عملية تدويل فكرة من الافكار السياسية لا تتصل برغبة فردية، تنبثق عن مفكر سياسي او عالم مختص بالشؤون السياسية والدولية او باحثاً او قائداً، بل تشكل مؤشراً على وجود ضرورات تشاركت بها مجموعة كبيرة من الدول في النظام الدولي وأوحت بوجوب تدويل الفكرة محل البحث الا وهي "التعددية الثقافية". ومن اهم الضرورات الوجوبية لتدويل التعددية الثقافية عامةً وفي فكر ويل كيمليكا السياسي خاصة، تنوع المجتمعات الانسانية المكونة للنظام العالمي، والحقوق المترتبة على ذلك التنوع، كحقيقة كونية سواء كانت عرقية ام اثنية ام لغوية ام ثقافية ام دينية. وكذلك لتجنب اية اثار ونتائج سلبية عند عدم استلهامها وادارة التنوع على غرارها ولا سيما عند الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ساعية لبناء مؤسساتها كافة. **فما هي الاصول النظرية في الفكر السياسي المرتبطة بفكرة التعددية الثقافية ومتى بدأت وهل تمثلت بمرحلة واحدة ام عدة مراحل. وما هي الاسباب التي جعلت ويل كيمليكا يدعو الى تدويل التعددية الثقافية وانتشارها عالمياً في فكره السياسي الليبرالي؟** وللإجابة عن هذا السؤال افترضنا **ان الاصول النظرية لفكرة التعددية الثقافية تجسدت في الفكر السياسي الحديث والمعاصر نتيجة النضال ما بين الافكار الاحادية والتعددية للثقافة والسياسات الاخذة بكل منها والنتائج المترتبة عنها. وتبلورت بمرحلتين اساسيتين، الأمر الذي اوعز بمجموعة من العوامل والاسباب التي دعت ويل كيمليكا الى تدويل التعددية الثقافية بفكره السياسي الليبرالي الاجتماعي الجديد. وبناءً على الحركة ما بين منظومة الحقوق والسياسات لنشر قيم ومبادئ الليبرالية والديموقراطية وللمحافظة على الاستقرار والامن الدولي.** ومن ابرز النتائج التي توصلنا اليها: على الدول الوعي والادراك بأن عدم القدرة على ادارة التنوع في مجتمعاتها ، وحل الخلافات والصراعات العرقية المحتملة او الواقعة سيؤدي الى التدخل الدولي بسيادتها ، والذي يعد امراً مشروعاً في فكر ويل كيمليكا السياسي خاصة ،وفي نظر المجتمع الدولي عامة.

الكلمات المفتاحية: تدويل، تعددية ثقافية، فكر سياسي، ويل كيمليكا، اسباب.

تاريخ الاستلام : ٨/ ١ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٢ / ٢ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

Internationalization of Multiculturalism in Will Kymlicka's Political Thought, Study in: (reasons)

Lecturer Dr. Fatima Atta Jabbar
Ministry of Higher Education - Research and Development Department
Fatma.ata1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The process of internationalizing a political idea is not related to an individual desire, emanating from a political thinker, a scientist specialized in political and international affairs, a researcher, or a leader. Rather, it constitutes an indication of the existence of necessities shared by a large group of countries in the international system that suggested the necessity of internationalizing the idea in question, which is "Multiculturalism." One of the most important obligatory necessities for the internationalization of cultural pluralism in general, and in Will Kymlicka's political thought in particular, is the diversity of human societies that make up the global system, and the rights resulting from that diversity, as a universal truth, whether racial, ethnic, linguistic, cultural, or religious. As well as to avoid any negative effects and consequences when it is not inspired and manage diversity in a similar manner, especially in countries that are going through a transitional period seeking to build all their institutions. What are the theoretical principles in political thought related to the idea of cultural pluralism, when did it begin, and was it represented by one stage or several stages? What are the reasons that made Will Kymlicka call for the internationalization of cultural pluralism and its global spread in his liberal political thought? To answer this question, we assumed that the theoretical origins of the idea of cultural pluralism were embodied in modern and contemporary political thought as a result of the struggle between unilateral and pluralistic ideas of culture and the policies that implement each of them and the consequences resulting from them. It crystallized in two basic stages, which led to a group of factors and reasons that called on Will Kymlicka to internationalize multiculturalism with his new social liberal political thought. Based on the movement between the system of rights and policies to spread the values and principles of liberalism and democracy and to maintain international stability and security. Among the most prominent findings we have reached is: Countries must be aware and aware that the inability to manage diversity in their societies, and resolve potential or actual ethnic differences and conflicts, will lead to international interference in their sovereignty, which is considered a legitimate matter in Will Kymlicka's political thought in particular, and in the eyes of the international community in general.

Keywords: Internationalization, Multiculturalism, Political Thought, Will Kymlicka, Causes.

المقدمة:

تبادل كل من (الفكر السياسي ، والحدث السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي) التأثير على قادة اعضاء المجتمع السياسي الغربي ، مما ادى الى تأثير قادة اعضاء المجتمع السياسي الغربي ،على مواطني الدول لقادة تلك المجتمعات.عن طريق الافكار السياسية التي تبنوها (كعقيدة سياسية) شكلت محور قراراتهم لمصير المواطنين في الدول التي يحكمونها، ونظرتهم الى الدول الاخرى المطلوب حكمها من قبلهم ، واحلال هيمنتهم بدلاً من سيادة تلك الدول. ومن ضمن ميادين التاثير ، الايمان بفكرة الحرب واستخدام العنف تجاه من يختلف عن ارائهم ومن يؤمن بأفكار اخرى مناقضة لافكارهم. ان الانتقال من افكار سياسية الى اخرى ، يكون بناءً على النتائج المتمخضة من استلهام الافكار السياسية التي اثرت اولاً ، والاثار الناجمة عنها التي لم تخدم الانسانية ثانياً ، بل انها شكلت كوارث ونكبات اودت بحياة الالاف من سكان دول العالم. ولعل اكثر الافكار السياسية التي اثرت ورسمت صوراً سلبية لحياة المواطنين في الدول الغربية تجاه بعضهم البعض تمثلت بالعنصرية ، وعدم الاعتراف بالاخر بل والتفوق عليه مما يبرر الاخذ بأي صورة من صور التعامل معهم. وان كانت بعيدة عن مناشدة السلم، والاقرار بمساواتهم انطلاقاً من مبدأ التكافؤ والانصاف والعدالة.

يتم العدول عن الافكار السياسية الضارة والمدمرة، تبعاً لقياس حصيلة النتائج الناجمة عنها واثارها، عن طريق الاحداث التي شكلت وقعاً لتطبيق تلك الافكار السياسية. وتبديلها بأفكار اخرى مناقضة لها اكثر ايجابية تعالج ما خلفته الافكار السياسية السلبية التي اضرت بحركة المجتمعات والدول. ومن الافكار السياسية الايجابية التي تم الايحاء للاخذ بها هي " التعددية الثقافية" التي تضمنت مجموعة كبيرة من المفاهيم بداخلها لتعالج اثار ونتائج سابقة على تبنيها ، كنهج لادارة التنوع والاختلاف ودرء فتن التفوق وسيادة الاعلى على الادنى او من يعتقد بهذه المنظومة من الافكار.

ان التحول من فكرة الى اخرى لا ينفصل عن الحدث الذي يلازم حياة الناس. ومدى تقبلهم للفكرة وطاعتها او رفضها ومناهضتها بأي شكل من الاشكال. وعلى ذلك توجه الافراد الى مساندة فكرة التعددية الثقافية والمطالبة بتطبيقها في الدول المقيمين فيها سواء كانوا مواطنين اصليين ام اقليات قومية وجدت بموجب الحركة الدائرة بين (الفعل السياسي والتاريخ) ام لاجئين استقروا كمهاجرين يرومون الانتقال بصفة المواطنة المؤقتة الى مواطنين دائميين.

نبعت المطالبة للاخذ بفكرة التعددية الثقافية كأحدى الحلول لمعالجة الاختلاف والتنوع ، من منظومة حقوق الانسان والمطالبة بمنظومة اوسع من حقوق الانسان التي تركز على الافراد كمواطنين متساوين الى حقوق الاقليات كمجموعات قومية او ثقافية او اثنية او لغوية تبعاً لمؤشرات التباين بين كل مجموعة وحقها في ممارسة حقوقها الناجمة عن اختلافها عن الاخرين.

شجع قادة دول العالم الغربي للاخذ بفكرة التعددية الثقافية من خلال السياسات التي اعتمدوها في تعاملهم مع مواطني دولهم كنماذج يحتذى بها لحث دول العالم الاخرى للايمان بها وعدها من اولويات ممارستها. واحدى مبررات نشر قيم ومبادئ الليبرالية والديموقراطية. واعتبار المنظمات الدولية احدى وسائل واليات تحفيز الدول الاخرى، ومنها دول ما بعد الشيوعية ودول مابعد الاستعمار، لاستلهام مبادئها وتطبيقها في دولهم لدرء عوامل عدم الاستقرار وزعزعة الامن الدولي.

اهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث بمفهوم التعددية الثقافية وتدويلها في فكر ويل كيمليكا السياسي بما يأتي:

١- يمنح البحث بمفهوم التعددية الثقافية في الفكر الغربي عامة، وفكر ويل كيمليكا السياسي خاصة، افكار سياسية ، واليات ووسائل تساعد الدول والمجتمعات المتنوعة بأختلاف تنوعاتها:(عرقياً ،اثنياً، ثقافياً ،لغوياً ،دينياً) للتعامل مع طرق ادارة تلك التنوعات للايحاء بسبل ووسائل التعامل مع كل هذه الاختلافات.

٢- وضع سياسات(سليمة وسلمية) في نفس الوقت بناءً على الافكار السياسية المطروحة للتعددية الثقافية،لادارة التنوع والتعامل معه، لتجنب حالات الصراع العرقي او النزاعات المسلحة في الدول والمجتمعات ولا سيما التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣- ضرورة معالجة اي اختلال ينجم او وشيك الحدوث متعلق بمسائل (التنوع والتعدد الثقافي) للحيلولة دون التدخل الخارجي بسيادة الدولة الداخلية، نتيجة للاخلال بالامن الدولي على اثر النزاعات الواقعة او التي توشك على الحدوث، المشخصة بكونها مسائل لا تتعلق بالشؤون الداخلية للدول، نتيجة للاثار المترتبة عليها التي تؤدي الى عدم الاستقرار الدولي. مما يفرض على الدول التزامات المجتمع الدولي سواء كانت نابعة من الحوافز الممنوحة لهم ، ام من فرض العقوبات ام من وضعهم تحت المراقبة والاشراف المستمر.

اشكالية البحث:

ارتكز البحث على السؤال الجوهري الاتي : (ماهي الاصول النظرية في الفكر السياسي المرتبطة بفكرة التعددية الثقافية ومتى بدءت وهل شخصت بمرحلة واحدة ام على مراحل، وما هي الاسباب التي جعلت ويل كيمليكا يدعو الى تدويل التعددية الثقافية وانتشارها عالمياً في فكره السياسي الليبرالي).

فرضية البحث:

شرع البحث بفرضية اساسية مفادها وهي : (ان الاصول النظرية لفكرة التعددية الثقافية تجسدت في الفكر السياسي (الحديث والمعاصر) نتيجة النضال مابين الافكار الاحادية والتعددية للثقافة والسياسات الاخذة بكل منها والنتائج المترتبة عنها، تبلورت بمرحلتين اساسيتين، مما اوعز بمجموعة من العوامل والاسباب التي دعت ويل كيمليكا الى تدويل التعددية الثقافية بفكره السياسي الليبرالي الاجتماعي الجديد. بناءً على الحركة ما بين منظومة الحقوق والسياسات لنشر قيم ومبادئ الليبرالية والديموقراطية وللمحافظة على الاستقرار والامن الدولي).

منهجية البحث:

تبنى البحث في منهجيته واسلوب تناول المطالب للتحقق من الفرضية من عدمها على كل من المناهج: (التأريخي، والوصفي والتحليلي للمضمون، والمقارن) حيث افادنا المنهج الاخير للمقارنة بين الافكار على مراحل تاريخية معينة والسياسات المتبعة في مجموعة من البلدان.

اتخذ مفهوم التعددية الثقافية عناصر عدة، منها ما هو فكري ارتبط بروزه بالطروحات الفكرية السياسية التي تناولها الفلاسفة والمفكرين السياسيين وعلماء السياسة والباحثين الذي شغلوا انفسهم بالمفهوم المذكور نتيجة للاشكاليات التي رافقت مظاهر التعددية تجاه الاقليات في الدول التي ينتمون اليها كمواطنين، والمتعلقة بالاعتراف، ونوال الحقوق مع الاغلبية في مجتمعاتهم. ومنها ما ارتبط بسياسات الدول كجانب تطبيقي للمفهوم لمعالجة التنوع والاثار المصاحبة له والطرق الموضوعة من قبل الدول لادارته. ومنها ما ارتبط بالتاريخ ، تحديداً قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، من خلال وجود الاقليات القومية والعرقية والاثنية واللغوية والدينية في الامبراطوريات التي انهارت وحصلت مجموعة من الدول على استقلالها من دون مراعاة جوانب التعدد والتنوع الموجود فيها، والتداعيات الناتجة عنه. الذي اجبر المعنيين بتسليط الضوء عليها، ووضع الحلول والمعالجات لارساء الاستقرار والسلام في تلك المجتمعات والدول.

اولاً: مفهوم التعددية الثقافية:

ارتبطت فكرة التعددية الثقافية من الناحية التأريخية والفكرية كأصول نظرية لها بالقرن **السابع عشر الميلادي** بالعودة الى اصول "المذهب الثقافوي او التعددي" الذي نما منذ ذلك الوقت. متخذاً مسار يتناقض مع منطلقات "المذهب الطبيعي او الاحادي" صاحب السلطة الاكبر في تاريخ الفلسفة الاخلاقية والسياسية في عهد اليونان مروراً بالاديان السماوية وهوبز ولوك وهيجل وستيورات ميل، الذي زعم بأن الطبيعة البشرية غير قابلة للتأثير والتغيير في اساسها بالمجتمع والثقافة فهي ذات طبيعة واحدة تستطيع ان تقر اي شكل من اشكال الحياة بالشكل الافضل. فالاعتقاد الذي ارتكز عليه مفكري هذا المذهب، بوجود طريقة واحدة رشيدة وصحيحة للحياة فقط، لبلوغ قمة الاكتمال البشري. الى عكس ذلك ذهب انصار المذهب الثقافوي : " فيكو ، مونتيسكيو، هيردر، دي مونتين... " الذين بينو اهمية الثقافة في حياة الانسانية، لان البشر يتكونون في الاساس من الثقافة، وعلى ذلك تتشكل اختلافاتهم ، اما مشاركتهم فتكون في الحدود الادنى من خصائص النوع.(اليافعي ٢٠٢٠، ٤-٥).

اما حق الملكية لنشر مصطلح التعددية الثقافية فقد اشار **راسل جاكوبي*** (١٩٩٤،121) الى انه يعود لـ **هوراس كولين*** عام ١٩٢٤م، اذ أن الفكرة " لم تحظى بشعبية في أي مكان في الولايات المتحدة". لان الهجرة الكبيرة والحرب العالمية الأولى أدت إلى تفاقم المخاوف من الأجانب ؛ أصبحت الأمركة والاستيعاب ، وليس التعددية والتنوع ،كلمات السر. ان مصطلح التعددية الثقافية ارتبط بالاحتفاء بالتنوع والتعدد الثقافي لمعالجة اللامساواة بين الاغلبية والاقلية، ودلالاتها على السياسات التي وضعتها السلطات المحلية والدول المركزية لادارة وتنظيم التعددية العرقية الحديثة التي وجدت بعد الحرب العالمية الثانية بتواجد المهاجرين غير البيض، فضلاً عن اشارته الى المجتمعات المتعددة عرقياً.(راتانسي٢٠١٣ ،٢١) .

نشأ مذهب التعدد الثقافي وفقاً للخطاب السياسي المعاصر العملي منه والنظري ابتداءً في ستينيات القرن العشرين نتيجة لعوامل عديدة منها: حركة الديمقراطية في المجتمع الدولي،تحديداً اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، ومبادئ حقوق الانسان والدول التي شكلت محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا. ولم يكن شيوع التعددية الثقافية انذاك دفاعياً، ولكنه استلهم وجوده من خلال رغبة الدول الاوربية بتعميق وتقوية حركة الليبرالية والديمقراطية.(سافيدان ٢٠١١، ١٥ ؛ اليافعي ٢٠٢٠، ٥) اي ان ظهوره كان تحديداً اواخر الستينيات واوائل السبعينيات عندما ايدته كل من كندا واستراليا نتيجة الحاجة الى تبني هوية متعددة الثقافات، كأحد السياسات للتعامل مع المهاجرين غير البيض وتم تشجيع المهاجرون على الاندماج* بدلاً من مطالبتهم بالاذعان للاستيعاب.(راتانسي ٢٠١٣، ١٧)

فيما يخص تعريف التعددية الثقافية فقد اتفق المفكرون السياسيون والمهتمون والباحثون والمختصون بشأنها، بأنها من المفاهيم التي يلتف حولها الغموض وعدم الوضوح ولايوجد اتفاق على تعريفها بشكل دقيق ومحدد.

اثرت التعددية على النظرية الاجتماعية بأوجه متعددة، تناسب كل مجال، وفقاً للمحصلة الناتجة من التغيير على التجانس ، والاختلاف على التشابه، وتشتيت القوة السياسية بدلاً من تركيزها،. قد تأخذ التعددية اشكالاً مختلفة كالدعوة الى الواقعية، او " الميتافيزيقية (التي تذهب الى ان الواقع او الثقافة او الحقيقة، او القيم او الاعراف هي امور ذات طبيعة تعددية يستحيل تغييرها)، او قد تتخذ شكل البرنامج المعياري (الذي يعتبر التنوع والتحول والانفتاح الفكري قيماً يحتكم اليها) لكن الغالب على دعوات التعددية ان تتخذ شكلاً يتداخل فيه هذا الشكلان المذكوران".(ادجار و سيدجويك ٢٠١٤، ١٨١) .

عرفت التعددية الثقافية وفق الدراسات التي ارتبطت بها بصيغ مختلفة اذ تمت الاشارة اليها بالسياسات العامة التي تطبع على الثقافات المتنوعة نوعاً من الاعتراف الرسمي. وكذلك تعني ان الدول لا ينبغي عليها ان تعاضد المجموعات المألوفة من الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية للمواطنة فقط التي تنادي بها وتشجعها جميع الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، بل "ينبغي عليها تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة او السياسات التي تهدف الى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية والثقافية".(اليافعي ٢٠٢٠،٦)

كما وتعرف التعددية الثقافية بأنها " اطار فكري قائم على حق الحياة والتعايش مع افراد الوطن مهما اختلفت ارائهم ، ومعتقداتهم ، وثقافتهم، وديانتهم ، وجنسهم، في سياق لا يخرج عن التفاهم والاحترام وتقدير الاخر وقبوله". (فرج واخرون ٢٠١٧، ١٢).

ان التعدد وفقاً لكارل بوبر* اساس الحضارة الغربية، والمعتقد الذي يؤمن به الغرب، وبحسب بوبر فان الحضارة الغربية هي الاكثر تحرراً والافضل والاكثر انسانية من بقية الحضارات ، وهي الافضل لانها قابلة للتحسن. يتخذ التعدد في فكر اشعيا برلين* " قيمة انسانية اساسية" ومعتقد ليبرالي ، يناقض الفكرة الاحادية احدى خصائص الانظمة الشمولية التي اوقعت بالتنوع غير المتناهي للبشر.(كاظم ٢٠١٦ ،١٥١)

كما وتعرف التعددية الثقافية بأنها الفعل السياسي على حقيقة التنوع الثقافي، وهي **(نظرية وسياسة)** في التفاعل مع التنوع الثقافي، من خلال الاهتمام بفكرة المشاركة عن طريق الديمقراطية بين الجماعات الثقافية المتنوعة، انطلاقاً من المساواة والعدالة والاعتراف بشكل رسمي بالتنوع الثقافي.(غربي ٢٠١٨-٢٠١٩، ٤١، ٤٧)

صنف **ويل كيمليكا**** التعددية الثقافية بكونها ظاهرة تاريخية، ظهرت أولاً في الديمقراطيات الغربية في أواخر الستينيات من القرن العشرين. وهذا التاريخ مهم للمساعدة في تحديد موقع التعددية الثقافية فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية الكبيرة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالتعددية الثقافية وفقاً لكيمليكا جزءً من ثورة أكبر لحقوق الإنسان المختصة بالتنوع العرقي والاثني.(Kymlicka ٢٠١٠، ١٠٠) ان تجاهل الدولة لمصالح الاعتراف والهوية واللغة والعضوية الثقافية أو التقليل من أهميتها ، سيؤدي الى احساس الافراد بالظلم ، وسيتضررون بالفعل ، حتى إذا تم احترام حقوقهم المدنية والسياسية والرفاهية. إذا فشلت مؤسسات الدولة في الاعتراف بثقافة الناس وهويتهم واحترامها ، فقد يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر جسيم باحترام الناس لذواتهم وشعورهم بالفاعلية.(Kymlicka and Norman 5،2000) .

قبل الحرب العالمية الثانية ، كان التباين العرقي والثقافي والديني في الغرب يتسم بمجموعة من العلاقات غير الليبرالية وغير الديمقراطية ،بما في ذلك العلاقات بين الفاتح والغازي ، والمستعمر والمستعمر ، والسيد والعبد ، والمستوطنون والسكان الأصليون ، والعنصرية. تم تبرير هذه العلاقات الهرمية من خلال إيديولوجيات قائمة على العنصرية التي عرضت صراحة تفوق بعض الشعوب والثقافات ، وحقهم في حكم الآخرين. تم قبول هذه الأيديولوجيات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم الغربي ، ودعمت كلاً من القوانين المحلية (على سبيل المثال ، سياسات الهجرة المنحازة عرقياً ،وسياسات التدين) والسياسات الخارجية (فيما يتعلق بالمستعمرات الخارجية). لكن بعد الحرب العالمية الثانية ، تراجع العالم عن استخدام العنصرية لاسيما بمفهومها النازي المتعصب. نبذت الأمم المتحدة هذه الايديولوجيات بشكل حاسم لصالح أيديولوجية جديدة للمساواة العرقية والإثنية. وقد ولّد هذا الافتراض الجديد للمساواة البشرية سلسلة من الحركات السياسية المصممة للطعن في الوجود المستمر أو الآثار الدائمة للتسلسلات الهرمية القديمة. ميز كيمليكا بين ثلاث موجات من هذه الحركات: (أ) النضال من أجل إنهاء الاستعمار ، الذي تركز في الفترة من ١٩٤٨م إلى ١٩٦٥م. (ب) النضال ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري ، الذي بدأته ومثلته حركة الحقوق المدنية الأمريكية الأفريقية من ١٩٥٥م إلى ١٩٦٥م. و (ج) النضال من أجل التعددية الثقافية وحقوق الأقليات التي ظهرت منذ أواخر الستينيات للقرن العشرين. تعتمد كل من هذه الحركات على ثورة حقوق الإنسان وأيديولوجيتها التأسيسية للمساواة بين الأجناس والشعوب ، لتحدي إرث التسلسلات الهرمية والعرقية السابقة.(Kymlicka 2010 , 100) ان أحد العوامل التي مكنت بعض البلدان من إدارة قضايا التنوع العرقي والتعددية الثقافية بنجاح هو التزامها بالحفاظ على شعور قوي بالمواطنة الوطنية ، مع مجموعة مميزة من الحقوق والمسؤوليات. (Kymlicka and Banting 2006, 298)

اشار كيمليكا(٢٠١١، ٣٢) الى استخدامه لمصطلح التعددية الثقافية بشكل شامل يتناول مساحة شاسعة **من السياسات** التي تهدف الى توفير نمط معين من الاعتراف العام، ومعاضدة المجموعات العرقية الثقافية غير المهيمنة، سواء كانت هذه الجماعات (اقليات جديدة/ كالمهاجرين واللاجئين) او (الاقليات القديمة المستقرة) بحكم التاريخ و(السكان الاصليين). وكيفية مواجهة المعايير الدولية للاختلافات، الا ان المشترك بينها جميعاً هو انها **تتخطى حماية الحقوق المكفولة** لجميع الافراد كالحقوق المدنية والسياسية في دولة ديمقراطية ليبرالية. لتشمل درجة الاعتراف العام ودعم الاقليات العرقية الثقافية للاحتفاظ بهوياتها والتعبير عنها وعن ممارساتها.

اعلن كيمليكا(٢٠١١، ٣٤) عن تمسكه بمصطلح التعددية الثقافية على الرغم من اقتراح باحثون اخرون بدائل اخرى للمصطلح تغطي الانواع المماثلة من التنوع العرقي والثقافي مثل: " سياسات التنوع" و " الحقوق الثقافية" و "حقوق المجتمع" و " المواطنة المتميزة" و الكثرة الدستورية" و " الكثرة الليبرالية" : لاسباب تتعلق بأساءة فهمها، وكونها اقل استخداماً من قبل المنظمات الدولية لمصطلح التعددية الثقافية. فهو يعترف بقصور المصطلح الاخير الا انه تمسك به لغياب البديل المقبول بشكل عام وهو يستخدمه ليغطي به مجموعة كبيرة جداً من السياسات وطالبت بها المجموعات العرقية الثقافية التي تم ذكرها انفا وهي كل من : " الاقليات، والسكان الاصليون، والمهاجرون، والجماعات الوطنية". يتعامل كيمليكا(Kymlicka ١٩٨٨، ١٨١) **مع الأخلاق السياسية، ومجموعة من الحجج الأخلاقية حول تبرير العمل السياسي والمؤسسات السياسية. وما يشغله هو الليبرالية الحديثة ،وليس ليبرالية القرن السابع عشر، أي الليبرالية الاجتماعية الجديدة.**

يتفق كيمليكا(٢٠١١، ٨١-٨٢) مع الباحثين والمهتمين بالتعددية الثقافية بشأن عدم وجود تعريف عالمي واحد مقبول لها ، وان محاولات تقديم تعريف واحد يتضمن جميع اشكالها سيكون غامضاً وغير مفيد. يقول بأن" **التعددية الثقافية الليبرالية** هي وجهة النظر التي تذهب الى ان الدول لا ينبغي عليها ان تساند فقط المجموعات المألوفة من **الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة** التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني **حقوق الجماعات المختلفة** او **السياسات** التي تهدف الى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية". اعترف كيمليكا بأن هذا التعريف عادل لكنه لايقدم الكثير.

نستخرج من طرح كيمليكا عن مفهوم التعددية الثقافية مبدأين، **الاول:** منظومة الحقوق: (حقوق الانسان وحقوق الاقليات) مع التركيز على الحقوق المخصصة للجماعات المتنوعة، **الثاني:** السياسات المتبعة تجاهها وفق المفهوم الليبرالي الاجتماعي في فكره وليس شكل اخر منها.

ثانياً: مراحل التعددية الثقافية:

نتيجة للتعدد في مفهوم التعددية الثقافية وعدم وجود مفهوم واحد محدد لها ، تم وضعها في اطار النقاش الايدولوجي، اكثر من كونها ايدويولجيا مستقلة، اشتملت التداعيات المثارة حولها على التنوع الثقافي وكيفية التوفيق بين الاختلاف الثقافي والوحدة المدنية. يستدعي انتهاج التعددية الثقافية، التشبث الايجابي بالتنوع بين الجماعات المتنوعة بحقها في الاعتراف والاحترام.(هوريو ٢٠١٢، ٣٧٧-٣٧٨).

وعلى ذلك نجد ان مراحل التعددية الثقافية ترتبط بالافكار السياسية التي اثارها المفكرون السياسيون منذ عهد اليونان ولغاية القرن التاسع عشر كما تم ايضاحه في البدء لمفهوم التعددية الثقافية من حيث الصراع الفكري بين المذهب الاحادي والمذهب التعددي للثقافة وعلى ذلك تم تقسيم مراحل التعددية الثقافية كما يأتي:-

١-المرحلة الاولى: النزعة (الاحادية والتعددية الثقافية) على مستوى الفكر السياسي:

كانت النزعة المؤثرة في الفكر السياسي هي " الاحادية الاخلاقية" التي سادت منذ العصور القديمة ولغاية القرن التاسع عشر الميلادي. من حيث اشارة الافكار السياسية في ذلك الوقت الى مساواة البشر، وان لهم طبيعة انسانية واحدة. بمعنى اخضاع حياة الناس الى نمط واحد غير قابل للاختلاف بشأنه، اشترك بهذه الافكار الفكر الليبرالي وغير الليبرالي للعديد من المفكرين امثال " دي توكفيل وكانط وهيجل وكارل ماركس. الا ان هذا التوجه بدأ يفقد اهميته مع بروز اتجاه في الفكر السياسي يشجع على تنوعات الحياة المختلفة ولا سيما الثقافية منها ومن اهم ممثليه" فيكو، مونتيسكيو، هيردر". الذين سعوا الى قطع الصلة مع الاتجاه "الاحادي الاخلاقي" وتكوين الاساس البديل له من خلال التعددية. حيث ادركوا تباين البشر ضمن نطاق مجتمعاتهم المتنوعة.(مجيد ٢٠١٠، ١٣٦-١٣٧)

شكلت نقطة التحول في الفكري السياسي للمرحلة اعلاه من النزعة الاحادية الى التعددية مع نشوء المذهب التاريخي ومؤسسه هيردر* حيث اضحى التاريخ الشرط المسبق والاساسي للفكر الانساني والفلسفة. من خلال فهم الظواهر التاريخية على انها فريدة واستثنائية ، فالفرادة تكون بما هو جمعي وليس الاقتصار على الفردية " كالعصر والثقافة والشعب"، فالمذهب التأريخي اكد على التطور والتغيير، اذ استبدل النظرة الاستاتيكية للواقع بالنظرة الديناميكية.(سكيربك وغيلجي ٢٠١٢، ٦١٥-٦١٧)

جسدت المرحلة الاولى من مراحل التعددية الثقافية، **الحقبة الفكرية** للتعددية الثقافية بحد ذاتها من خلال ظهور النزعة الاحادية في التفكير تجاه الانسان وطريقة حياته . ومن ثم بروز النزعة المناهضة ، منذ القرن السابع عشر الميلادي ،ونضوجه ابان القرن التاسع عشر الميلادي، على اثر التفاعل الذي شكل محور الصراع لاحقاً بين الافكار المطروحة من قبل رواد الفكر السياسي للحقب الزمنية المتلاحقة وهو ما انتج التوجه نحو

التعدد والاعتراف به تمهيداً الى قبول وجوده في المجتمعات البشرية وفق الرؤى الفكرية التي عبر عنها كل مفكر سياسي انذاك بموجب الطريقة التي امن وسلم بها.

٢-المرحلة الثانية: نزعة التعددية الثقافية (على مستوى السياسات):

شُخص بالمرحلة الثانية من التعددية الثقافية **السياسات** التي اتبعتها دول اوربا الغربية مع الجماعات المختلفة في دولها ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها. وهو ما يعني ان الفكر السياسي لم يؤثر بعد على السياسات التي اتبعتها الدول للتعامل مع التنوع الموجود في مجتمعاتها بشكل ايجابي، مما اطر لهذه المسألة في هذه المرحلة التأريخية بالمشكلة. ولعل ابرز الامثلة على ذلك المناهضة الفكرية لسياسة "**بوتقة الصهر**" التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في عشرينيات القرن العشرين التي تم من خلالها اجبار واكراه الجماعات الثقافية المختلفة على الانصهار في ثقافة الاكثرية المهيمنة. اذ نادى انصار التعددية الثقافية بحق الجماعات المهاجرة في المحافظة على استقلاليتها وتماسكها الذاتي.(مجيد ٢٠١٠، ١٤١-١٤٢)

ومن السياسات التي دعمت التعددية الثقافية وساندتها، تطبيقات عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى التي اكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها، اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحول الاهتمام في مسألة الحقوق من الحقوق الجماعية الى حقوق الانسان بشكل عام، من خلال ضمان حقوق الافراد لكونهم افراداً وليس بسبب انتمائهم الثقافي. وهو ما شخص تراجعاً لمبدأ التعددية الثقافية وعاد العمل مرة اخرى بأفكار جون ستيورات مل، من حيث ان التعامل مع حقوق الاقليات يهدد امن الدولة وسلمها المدني.(غربي ٢٠١٨-٢٠١٩، ٥٠)

ايدت كل من استراليا وكندا في اواخر ستينيات القرن العشرين التعددية الثقافية وفق الخطابات العامة والسياسات التي اتبعتها تجاه المهاجرين ،سمحتا بهجرة جديدة تضفي النمط الاسيوي على امتيهما، بعد ما كانت لهما سياسات مقتصرة على البيض من المهاجرين. ففي عام ١٩٧١م تم الاعتراف الرسمي بالحاجة الى المساعدة لانشاء مجتمعات متعددة الثقافات،ادى هذا الامر الى تهيئة الطريق امام الالغاء التام لشروط العنصرية عام ١٩٧٣م. (راتانسي ٢٠١٣، ١٧).

وفقاً لما ورد اعلاه تجسدت التعددية الثقافية بالتفاعل مابين مجموعة من الحاجات والمطالبات الفكرية السياسية على المستوى النظري لها. وما بين السياسات اتي اتُبعت اتجاهها على المستوى العملي. اذ بدء التحول من المفهوم الاحادي في التفكير المنطقي لها. نتيجة الاحداث التي رافقت عملية بناء الدول وتشكيلها

عبر التاريخ ولعل اكثرها تميزاً مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، التي رافقت افكار العنصرية والعلاقات الهرمية التي اتبعتها دول الغرب في تعاملها مع السكان سواء كانوا سكان اصليون ام اقليات قومية او مهاجرين. ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتحول بالفكر الليبرالي القائم على تعزيز الفردية الى الفكر الليبرالي الاجتماعي الجديد، والحاجة للتفكير بوضع الاقليات والمهاجرين والسكان الاصليين بعدهم مجموعات لها مطالب لا تقل اهمية عن الافراد نتيجة للعلاقة بين مطالب هذه الفئات وسياسات الدول المتبعة ازائهم. مع الارتباط بشكل موثق بثورة حقوق الانسان التي رافقت الحركات السياسية للتخلص من الفصل والتمييز العنصري والاستعمار والحقوق المدنية ، والنتائج المستخلصة من الحرب واثارها.

المطلب الثاني: اسباب تدويل التعددية الثقافية في فكر ويل كيمليكا السياسي

لاجل معرفة اسباب تدويل التعددية الثقافية في فكر ويل كيمليكا السياسي ، يتطلب في البدء الاشارة بشكل موجز الى معنى التدويل بمفهومه العام ، لتحديد المفهوم بذلك المعنى ، مع معناه الخاص لدى كيمليكا لاستخراج مدى التشابه او الاختلاف بين المعنيين للمفهوم ، لتعيين المقصود منه في فكر كيمليكا السياسي الامر الذي يبلور اللبنة الاساسية لاسباب تدويل التعددية الثقافية في فكره السياسي.

ورد في موسوعة الكيالي (د.ت، ٧٠٦) عن معنى التدويل بأنه : " وضع دولة او اقليم تحت سيطرة امم او دول مختلفة واشرافها. والتدويل هو كناية عن نظام سياسي يخضع البلد بموجبه لادارة دولية تشترك فيها دول متعددة وتصبح سيادة الاقليم المدول تابعة لاشراف جماعي يتمثل في الهيئة الادارية او مجلس الوصاية. طبقته عصبة الامم عام ١٩٢٠م حين جعلت مدينة دانتريغ الالمانية حرة. واقترحته الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٤٧م بالنسبة لمدينة القدس في معرض التصويت على مشروع تقسيم فلسطين".

ان المعنى الذي قصده كيمليكا (٢٠١١، ٣٢) عن تدويل التعددية الثقافية (يتماثل ويختلف) عن ما ذهب اليه الكيالي في موسوعته لتحديد معناه. اشار كيمليكا عند مناقشته لتدويل التعددية الثقافية بتركيزه على المنظمات الدولية التي بلورت المعايير والمقاييس في نطاق التنوعات الثقافية. وعلى "شبكات السياسة العالمية" التي تعاضد المنظمات الدولية في هذا المسعى. من حيث ان المنظمات الدولية لديها توكيلاً للتحدث نيابة عن الاعضاء من الدول ، وهو ما يؤشر على تمثيلها للمجتمع الدولي. فالمنظمات الدولية خالقة للمعايير ، وينبغي على الدول ان تكون متلقية لتلك المعايير.

ان التشابه بمعنى التدويل لكل من الكيالي وكيمليكا يتجسد بوجود سيطرة عليا على الدول المتمثلة بالمنظمات الدولية في فكر كيمليكا السياسي، والسيطرة بمعنى الاستعمار او الاحتلال في موسوعة الكيالي ، فالتماثل شخص **بالادارة الدولية** مع اختلاف طبيعتهما لدى الاثنان، وهو ما ميز الاختلاف في معنى التدويل

لديهما. الا ان ركيزة التشابه بين الاثنان قائمة على تبعية الدول للادارة الدولية سواء كانت بمعنى الاستعمار والاحتلال في موسوعة الكيالي ، او بمعنى (التفويض والتوكيل والنيابة) للدول الاعضاء في المنظمات الدولية في فكر كيمليكا السياسي.

شخص كيمليكا في فكره السياسي مجموعة من العوامل والافكار التي دفعت بدعوته لتدويل التعددية الثقافية، منها ما ارتبط بالفكر السياسي ولا سيما منظومة الحقوق، ومنها ما ارتبط بالسياسات الدولية التي عالجت موضوع التنوع في الدول الغربية القائمة بتلك السياسات، وكما يأتي:-

اولاً: العامل الايديولوجي (الاهتمام الانساني):

شكل **العامل الايديولوجي** اهمية كبيرة في فكر كيمليكا السياسي كأحد اسباب الدفع للاخذ بالتعددية الثقافية في الغرب وتدويلها، المتمثل بظهور ثقافة "حقوق الانسان" وما اسفر عنها من دحض شرعية السلطات العنصرية والعرقية. فالقيم العليا "لحقوق الانسان" لم تساعد في تبرير والهام مسائل التعددية الثقافية فقط، بل اثرت ايضا بفاعلية الطرق التي بلورت هذه المسائل، بأطلاقها وتوجيهها لكي تنسجم مع مثل ومعايير "حقوق الانسان" الدولية.(كيمليكا ٢٠١١، ١١٢) ان انتشار فكرة حقوق الانسان بعد الحرب العالمية الثانية التي حلت مكان حقوق الاقليات اطلقت جملة من **الافكار المرتبطة "بالمساواة العرقية والعنصرية"** ، وعدد **من الحركات السياسية** المناهضة لتراتبية السلطة "الهيراركية العرقية والعنصرية" ، مما ولد الكفاح المعاصر لاغرض نوال حقوق الاقليات والتعددية الثقافية. ان حقوق الاقليات منسوجة بشكل موثق بالقيم العليا لحقوق الانسان ، اذ اثبت النموذج المستخلص عن التعددية الثقافية انه اناء جاذب "لتحويل العلاقات التأريخية الهيراركية والعداء الى علاقات مواطنة وديمقراطية". بالاضافة الى **العامل الايديولوجي** المذكور اعلاه شخص كيمليكا الى جانبه بعض **التغيرات الحاصلة** في الديموقراطيات الغربية كوضع **الامن السياسي الجغرافي، وطبيعة الاقتصاد العالمي**، لكون المثال الاخلاقي العالي لثقافة حقوق الانسان غير كافي لخلق اجماع بشأن اصلاحات سياسية معينة. وعلى ذلك يحدد كيمليكا ان كلا المعيارين اعلاه (فكرة حقوق الانسان والسياسات الاستراتيجية لاصلاح العلاقات في الدول)، مارسا دوراً جوهرياً في بروز التعددية الثقافية في الغرب ، لاجل انتشارها حول العالم.(كيمليكا ٢٠١١، ١١٣)

ان الافكار التي ارتبطت بمسألة الحقوق سواء كانت حقوق الاقليات قبل الحرب العالمية الثانية ، وحقوق الانسان بعد الحرب المذكورة، جسدت المنطلق الاساس لدعوة كيمليكا لتدويل التعددية الثقافية ، بالاضافة الى متطلبات الامن السياسي الذي ارتبط بالجغرافية في استقلال بعض الدول ، والاقتصاد الرأسمالي وما نجم من اثار عولمته على بدان المجتمع الدولي.

ثانياً: (القلق والخوف من تفشي العنف العرقي) و(السياسات العرقية السليمة في الغرب)

ناقش كيمليكا التساؤل الذي يربط بين الشرط المسبق لبلوغ السلام، والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية ، ومدى صحة الاعتراف بحقوق (السكان الاصليين والاقليات الثقافية)، واعتقد بالاجابة عن ذلك نتيجة لالتقاء عاملين:(كيمليكا ٢٠١١ ،٦٧، ٧١)

١- **العامل الاول: تجسد بالقلق والخوف من تفشي العنف العرقي بعد سقوط الشيوعية** ، والطموح في امكانية ظهور صورة من صور "التعددية الثقافية الديموقراطية الليبرالية الحية". اذ شاع تفاؤلاً كبير في المستهل بان "الديمقراطية الليبرالية" سوف تنتشر في انحاء العالم، الا ان تفجر الصراع العرقي العنيف في العديد من بلدان "ما بعد الشيوعية" وخصوصاً في القوقاز والبلقان هو الذي حدث. وبعد ان تدهورت الاوضاع في كل من السودان والصومال تبين بأن الامر لايقتصر على اوربا في فترة " ما بعد الشيوعية" الامر الذي اثر على العديد من "بلدان العالم النامي". مما حدى بالامر الى رؤية هذه الصراعات لا تشكل نكبة انسانية فقط على الدول الواقعة فيها ، بل الى المضاعفات الخطيرة الناتجة عنها ، تجاه المجتمع الدولي كتدفق اللاجئين الى دول الجوار والاضطرابات التي صاحبت لجوئهم ، فضلاً عن ان هذه "الحروب المدنية العرقية" صنعت مجموعة "من الخارجين عن القانون".

٢- **العامل الثاني: تمثل بظهور سياسات عرقية سليمة ومقبولة في ظاهرها داخل الدول الغربية الديموقراطية**، اذ واجه الغرب حراك سياسي عرقي كبير في ستينيات القرن العشرين من قبل جماعات متنوعة، بضمنهم "الجماعات المهاجرة، والجماعات القومية مثل:الاسكتلنديين والكتالونيين والكيوبيكيين، والسكان الاصليين". وكما هو الحال مع دول " مابعد الشيوعية" فأن هذه المواجهة العرقية الغربية اثارت قلق السكان في البداية بعده تهديداً يدمر "الديمقراطية الليبرالية".

الا ان كيمليكا (٢٠١١ ،٧١) اكد على ان السياسة العرقية في الغرب لم تقوض الديموقراطية ، بل على العكس من ذلك عمقت الديموقراطية لكون السياسات المذكورة لم تتقيد بمبادئ الديموقراطية الليبرالية فقط وانما استلهمت قيم حقوق الانسان العليا ومثل الليبرالية لاسيما مع بداية تسعينيات القرن العشرين حيث حل الاحساس بالتفاؤل وان لم يكن احساساً عالميا. ان بروز وتنظيم السياسات العرقية ، كظهور " الحركة النسوية وحركة الشواذ" هو اعلان وترسيخ لاسلوب اعمق من التحرر الديموقراطي وليس تقويضاً لها.

نستنتج من العاملين اللذين اشار اليهما كيمليكا كأحد الاسباب التي دعته للمناداة بتدويل التعددية الثقافية لكونها **حقيقة كونية** نشأت بفعل التطور الحاصل في المجتمعات الانسانية لا يمكن تجاهله او غض النظر عنه بل لابد من التعامل معه لتقليل اثاره ، التي قد تنتج عنها عنف وتهديد للسلم والامن الدوليين ، والمضاعفات

المصاحبة له التي تلقي بضلالها على الدول الاخرى كمحفزات على الهجرة واللجوء وماينجم عنها من تبعات تتعلق بالمواطنة والاعتراف وكفاية الموارد ، والثقافة (المحلية والوافدة). مما يدلل على ان التعددية الثقافية تنشأ بشكل **قسري مستتر** نتيجة لرغبة المعنيين بها لاستحصال الحقوق والاعتراف بهم، في المجتمعات غير المستقرة سياسياً ودولها العازمة على بناء نفسها على اثر استقلالها من دول اخرى كدول مابعد الشيوعية او دول مابعد الاستعمار، وكذلك في دول اوربا الغربية ذات الديموقراطيات المستقرة.

ثالثاً: فكرة الدولة متعددة الثقافات بدلاً من الدولة القومية المتجانسة (مابعد الدولة القومية):

تنطوي فكرة الدولة متعددة الثقافات على عدد من المبادئ ومنها : **اولاً**، نبذ الفكرة القديمة القائلة بأن الدولة هي ملك لمجموعة قومية واحدة. بدلاً من ذلك ، يجب أن يُنظر إلى الدولة على أنها تنتمي إلى جميع المواطنين بشكل متساوٍ. **ثانيًا** ، نتيجة لذلك ، ترفض الدولة متعددة الثقافات سياسات بناء الدولة التي (تستوعب أو تستبعد) أعضاء الأقليات أو المجموعات غير المهيمنة. وقبول أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى مؤسسات الدولة ، والعمل كمواطنين كاملين ومتساوين في الحياة السياسية ، دون الاضطرار إلى إخفاء أو إنكار هويتهم العرقية الثقافية. تقبل الدولة الالتزام بمنح تاريخ ولغة وثقافة الجماعات غير المهيمنة نفس الاعتراف والتكيف الممنوحين للمجموعة المهيمنة. **ثالثًا** ، تعترف الدولة متعددة الثقافات بالظلم التاريخي الذي لحق بالأقليات / المجموعات غير المهيمنة من خلال سياسات الاستيعاب والإقصاء القديمة هذه ، وتظهر الرغبة في تقديم نوع من العلاج أو التصحيح لهم.(Kymlicka ٢٠٠٣، ١٥٠) تسعى المجموعة الثقافية في الدولة الواحدة إلى إنشاء (أو بالأحرى إعادة تأسيس) شكل من أشكال الحكم الذاتي ، عادةً من خلال شكل من أشكال الحكم الذاتي الفيدرالي أو شبه الفيدرالي الإقليمي ، مع المؤسسات العامة التي تعمل بلغتها الخاصة . ومن الأمثلة على ذلك: الكيبيكيون في كندا ، والكتالونيون والباسك في إسبانيا ، والفلمنكية في بلجيكا ، والبورتوريكيون في الولايات المتحدة ، والأقليات الناطقة بالفرنسية والإيطالية في سويسرا ، والأقلية الناطقة بالألمانية في جنوب تيرول في إيطاليا .. الخ. في جميع هذه الحالات ، يأخذ التحول إلى الدولة المتعددة ثقافياً شكل استبدال دولة وحدوية بدولة اتحادية أو توافقية ، واستبدال دولة أحادية اللغة بدولة ثنائية اللغة أو متعددة اللغات ، واستبدال فكرة الدولة القومية بذلك.(Kymlicka ٢٠٠٣، ١٥١)

وفيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين قد تظل الدولة " متعددة الثقافات"، في هذا السياق ، دولة وحدوية ، أي قد لا يكون لديها أي شكل صريح لتقاسم السلطة الإقليمية أو التوافقية بين المجموعة المهيمنة ومجموعات المهاجرين الأحدث ، وقد لا يزال لديها لغة رسمية واحدة فقط .لكنها ستبذل جهودًا لضمان قيام جميع المؤسسات

العامة ، من المدارس إلى الشرطة والمحاكم إلى وسائل الإعلام والمستشفيات ، بمكافحة التمييز ، واستيعاب التنوع ، وتعزيز التكامل ، وتقديم صورة أكثر انفتاحًا وشمولية للأمة.(Kymlicka ٢٠٠٣، ١٥٢).

نستنتج من فكرة كيمليكا عن الدولة متعددة الثقافات برفضه لسياسة الاستيعاب والاستبعاد للاقليات الثقافية او المجموعات غير المهيمنة الموجودة في الدول الاوربية، ونزوعها لتشكيل حكم ذاتي سواء كان فدرالي او شبه فدرالي اقليمي، والانتقال من الدولة الوحدوية نتيجة لذلك الى دولة مابعد القومية (متعددة الثقافات واللغات) وفق الامثلة التي طرحها ، من واقع الحياة الاوربية. بينما تبقى المجموعات المهاجرة الى تلك البلدان في نطاق سياسات الاستيعاب والدولة الوحدوية مع الاعتراف لهم بعدم التمييز واستيعاب التنوع . ان كيمليكا في ضوء فكرته عن الدولة متعددة الثقافات ،كأحد اسباب دعوته لتدويل التعددية الثقافية، قد جنح الى العدالة في منح الحقوق وليس المساواة ، في مسألة التعامل مع المجموعات والاقليات غير المسيطرة في الدول الاوربية ابتداءً التي يكون لها حق الاعتراف الكامل والمساواة في الحياة السياسية كمواطنين كاملين ، اما المهاجرين فلن يكون لهم مثل تلك الحقوق ما عدا التحفيز على التكامل واستيعاب تنوعهم من قبل مؤسسات الدولة كافة. نبع هذا الجنوح وفق المكانة التي تحتلها كل من الاقليات المذكورة بحسب استحقاقها بموجب التاريخ الذي اوجدها في اماكن اقامتها.

لاحظنا في دراسة لاحقة لكيمليكا(٢٠١١، ٢٩٤) " المواطنة متعددة الثقافات داخل الدول متعددة القوميات" ، انه ميز بين نوعين من المواطنة للمهاجرين في دول اوربا الغربية على اعتبار ان الحكومة المركزية تروج لشكل ما بعد القومي من المواطنة ، والذي يخبر المهاجرين أنه يمكنهم أن يصبحوا على سبيل المثال بريطانيين دون أن يصبحوا إنجليزيين أو اسكتلنديين أو ويلزيين أو أيرلنديين ، بينما الحكومات الإقليمية الفرعية في بريطانيا ترويج لشكل متعدد القوميات من المواطنة ، وإخبار المهاجرين أنهم يصبحون مواطنين على وجه التحديد من خلال أن يصبحوا اسكتلنديين أو ويلزيين. بمعنى التنافس مابين الحكومة المركزية والحكومة الفرعية او المحلية لاجل جذب ولاء وانتماء المهاجرين اليها.

وضح كيمليكا(٢٠١١، ٢٩٩) ان الهدف من التمييز المذكور للمواطنة، يجب أن يكون من خلال تثقيف المواطنين بهذه الأساليب المختلفة ، بحيث يفهم (على سبيل المثال) ، أنصار الانتماء البريطاني لما بعد القومية سبب تفضيل حكومة الأقلية للنهج متعدد القوميات ، وأن يتفهم مؤيدو النموذج متعدد القوميات عوامل الجذب للنهج ما بعد الوطني. وسيتفهم جميع المواطنين أن مثل هذه الخلافات موجودة في دولة متعددة القوميات ، ولا يمكن منعها ، ولكن يجب التفاوض عليها باستمرار بطريقة سلمية وديمقراطية.

بمعنى ان على كلا الطرفين وبضمنهم المهاجرين ان يتفهموا مبررات الطرف الاخر والمكاسب التي ستعود على تفضيل اي نموذج للمواطنة سواء كان ما بعد القومي اي الذي ينتمي الى الدولة الشاملة لكل القوميات كبريطانيا بمجملها دون تفضيل الانتماء بالمواطنة الى احد اقاليمها. او النموذج متعدد القوميات واعتماد معيار التفضيل بالطرق الديموقراطية والسلمية. ويعتمد تمييز المواطنة بمسألة تدويل التعددية الثقافية لاعتبارت الحقوق الممنوحة والمستحصلة ومدى الاعتراف بهويتهم الثقافية في كل بلد.

فضل كيمليكا (٢٠١١، ٢٨١) المواطنة متعددة القوميات واكد على وجوب تعزيز أجنداتها لكي تكون عادلة وفعالة وشاملة، ولكن بشكل متساوٍ ،اذ يشير الى ضرورة تكييف نماذج مألوفة للمواطنة متعددة القوميات لتكون أكثر شمولاً للمهاجرين. بمعنى الحاجة إلى مفهوم متعدد القوميات أكثر للمواطنة ، ومفهوم متعدد الثقافات أكثر للتعددية القومية". يرتبط تفضيل كيمليكا(١٩٩٢، ٣٤، ٥٤) لنوع المواطنة متعددة القوميات، مع تأييده لحقوق المجموعات الثقافية والعرقية على الحقوق الفردية التي تقرها الليبرالية كأفراد. فحقوق المجموعة تنسجم مع متطلبات التعددية الثقافية بشكل اكبر من الحقوق الفردية. تسعى هذه المجموعات إلى إنشاء أو الحفاظ على نظام حقوق المجموعة الذي يحمي الممارسات المجتمعية ، ليس فقط من المعارضة الخارجية ، ولكن أيضًا من المعارضة الداخلية ، وهذا غالبًا ما يتطلب الإعفاء من المتطلبات الدستورية أو التشريعية للمجتمع الأكبر. غالبًا ما تتم صياغة هدف حقوق المجموعة بمصطلحات التسامح.

رابعاً: فكرة المواطن متعدد الثقافات:

عرف كيمليكا(٢٠٠٣، ١٥٧) المواطن متعدد الثقافات بأنه: المواطن الذي لا يدعم فقط مبادئ الدولة متعددة الثقافات التي تم ذكرها بالفقرة (ثالثاً) اعلاه، ولكنه يُظهر أيضًا مجموعة من **المواقف الشخصية** الأكثر إيجابية تجاه التنوع. لاسيما تجاه الشعوب والثقافات الأخرى ؛ فهو شخص منفتح لغرض التعلم على طرق الحياة الأخرى. فالانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى فضيلة يجب أن يمتلكها المواطنون ، وان كان هنالك اختلاف حول ما إذا كان يجب توجيه هذا الانفتاح في المقام الأول محليًا أو عالميًا.(Kymlicka ٢٠٠٣، ١٦٤،١٦١) الا ان المفاهيم المعيارية للمواطن متعدد الثقافات تفضل التعددية الثقافية العالمية على الثقافة المحلية المشتركة. على النقيض من ذلك ، فإن هدف بناء واستدامة دولة متعددة الثقافات يتطلب من المواطنين تفضيل التعددية الثقافية المحلية على التعددية الثقافية العالمية ، والتحدي الحقيقي للمواطنة بين الثقافات هو تعلم كيفية التفاعل بطريقة بناءة مع المجموعات المجاورة ومحاولة التغلب على الموروثات لعدم الثقة والقمع الذي غالبًا ما يؤدي إلى توتر العلاقات المحلية بين المجموعات. اذ يعتقد كيمليكا (٢٠٠٣، ١٥٩-١٦١) أن الدافع وراء التعددية

الثقافية العالمية على الثقافة المحلية المشتركة لا يمكن أن يكون في الأساس تطوير الذات والإثراء الشخصي. على سبيل المثال ، من الممكن أن يؤدي تعلم لغة عالمية مثل اللغة الإنجليزية إلى فتح المزيد من الفرص الاقتصادية ، وتمكين الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات الثقافية (مثل الروايات والأفلام والمسرحيات) ، بدلاً من تعلم لغة مجاورة يتحدث بها بضع مئات الآلاف من الأشخاص فقط.

هذه الدوافع ، في حد ذاتها ، من المرجح أن تدفع في اتجاه التعددية الثقافية العالمية. الا ان رغبة المواطنين يجب أن ترتكز على الانخراط في أشكال من التعددية الثقافية المحلية ، على الأقل جزئيًا، لانها ترتبط باعتبارات العدالة. ان تعزيز التعددية الثقافية المحلية ، مرتبط بحجج العدالة. وهو ما يتطلب إظهار كيف تلعب التعددية الثقافية المحلية دورًا مهمًا في الحفاظ على المؤسسات العادلة لدولة متعددة الثقافات ، ومن ثم فهو شيء يجب القيام به ، حتى لو لم يكن مثيرًا شخصيًا (وقد نجده مؤلمًا ومتعبًا). إن نوع التبادل الثقافي الذي يؤدي إلى الإثراء الشخصي، ليس بالضرورة من النوع نفسه الذي يؤدي إلى دعم المؤسسات العادلة.(Kymlicka ٢٠٠٣،١٦١) .

ان تعزيز التعددية الثقافية عند كيمليكا يرتبط بالتعرف والانفتاح على الثقافات المحلية القريبة اكثر من العالمية لربطها بأعتبارات عدالة المؤسسات في الدولة متعددة الثقافات، وعدالة التعامل بين المواطنين فيما بينهم بغية استتباب الاعتراف والقبول تبعاً لذلك. لانه في حينها سيكون لدى المواطنين دعم لسياسات التنوع والرغبة في معاضدة مؤسسات الدولة في توجهاتها نحو اعتماد التعددية الثقافية وقبولها بشكل اكبر. وامكانية التغلب على التوتر في العلاقات المحلية بين المجموعات.

خامساً: علاقة المنظمات الدولية بتدويل التعددية الثقافية:

حدد كيمليكا(٢٠١١ب، ١٤) علاقة المنظمات الدولية واهتمامها بمسألة تدويل التعددية الثقافية بالنتائج المنبثقة من العامل الثاني المشار اليه اعلاه. ابتداءً من حصيلة الصراعات العرقية العنيفة لدول ما بعد الشيوعية تحديداً بعد عام ١٩٨٩م المرتبط بحدث انهيار الشيوعية، وثانياً من الممارسات الايجابية (المعايير الاوربية) لمعالجة مسألة الاقليات في الغرب.شعرت الديموقراطيات الغربية عند مواجهتها لتلك النزاعات المفزعة في اوائل تسعينيات القرن العشرين بواجب القيام بعمل ما. وعليه " قررت ان تدول معالجة مشكلة الاقليات القومية في اوربا بعد الشيوعية". تم الاعلان عن طريق منظمة الامن والتعاون الاوربية في عام ١٩٩٠م ان مسألة الاقليات القومية ومعالجتها تقع داخل الاهتمامات الدولية القانونية والمشروعة.

ان اهتمام المجتمع الدولي قبل عام ١٩٨٩م بحقوق الاقليات كان ضئيلاً للغاية، ولم تبدي الدول الغربية اهتمامها الكبير لحقوق الاقليات قبل ذلك التاريخ، لاي مكان في العالم ، والجدير بالملاحظة عند كيمليكا ان الدول الغربية كانت تشجع تعسف حكومات دول اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ازاء الاقليات. وصولاً بمد تلك الحكومات بالسلاح وبيعه لها لاستخدامه ضد الاقليات ، مثل بيع المعدات الحربية لاندونيسيا لردع الاقليات الموجودة في تيمور الشرقية وفي اتشه، وكذلك لكبح المايا في غواتيمالا من خلال الاسلحة التي تم شرائها من دول الغرب.(٢٠١١ب، ١٤)

فالذي ادى الى تدويل حقوق الاقليات في اوربا هو خليط متشعب من الاسباب المتمثلة بـ (الانسانية و الايديولوجية والمصالح الذاتية).(٢٠١١ب، ١٥)

نستخلص من اثبات كيمليكا لعلاقة المنظمات الدولية بتدويل التعددية الثقافية ، بأن عامل نتائج الصراعات العرقية هو السبب الاول والاكثر اهمية دون سواه في نظر الدول الاوربية. مع عطف النظر على مساندة الحكومات لتعسفها ضد الاقليات الموجودة في دولهم ببيع المعدات الحربية ، الامر الذي يبرر ان قيمة العامل الانساني والايديولوجي المتجسد بحقوق الانسان ونشر الليبرالية والديمقراطية لا يوازي اهمية حصيلة الصراعات العرقية. وهو ما ينعكس على المصالح الذاتية بالدرجة الاولى لدول الغرب.

مع اعتراف المنظمات الدولية واقرارها بأهمية مسألة الاقليات وبكونها موضع اهتمام دولي قانوني ومشروع ، فأنها اعتمدت ثلاثة استراتيجيات او مسارات سنشير اليها بشكل موجز ومقتضب وكما يأتي:(كيمليكا ٢٠١١ ب، ١٥)

١- **استراتيجية نشر افضل الممارسات:** شخصت المنظمات الدولية التجارب الناجحة في البلدان الاوربية للتعامل مع الاقليات العرقية، لتشجيع الدول الاخرى لغرض التعلم منها والاخذ بها: كالتعليم والرعاية الصحية والاصلاحات المالية والبيئية. وتبني شكل الحكم الذاتي الاقليمي لاقليات ارض الوطن مثل" الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا". وانتقال السلطة الفدرالية او شبه الفدرالية للاقليات الثانونية او الفرعية مثل "الاسكتلنديين والويلزيين في المملكة المتحدة" و" الكتالونيين والباسك في اسبانيا". يؤيد كيمليكا هذه النوع من التعددية الثقافية ، لانها اشكال فعالة لاعادة هيكلة الدولة بنحو اساس واعادة تقسيم السلطة السياسية، وبالاشارة انها اثارت الجدل في البداية في الديموقراطيات الغربية.الا انها اصبحت اليوم مقبولة بشكل كبير.(كيمليكا ٢٠١١ب، ١٦-١٨)

لم ينظر الى نموذج الحكم الذاتي او الفدرالي بكونه امر مقبول لدول ما بعد الشيوعية لانه عرف من قبل الدول الاخيرة على انه انحراف وخروج عن الدولة الطبيعية، لكن الاستثناء الوحيد لقبوله تمثل

بمحاولات الاقليات التي استولت على جزء من اراض الدولة ، التي عجزت الدولة عن استردادها بالطرق العسكرية، مثل : حكومة جورجيا عندما فقدت السيطرة على "المناطق الانفصالية في ابخازيا واوسيتيا الجنوبية "، عندها بدأ اهتمامها بالنظام الفدرالي كطريقة لاستعادة المناطق المفقودة ، وغيرها من الدول كأذربيجان ومولدوفيا وصربيا وقبرص.(كيمليكا ٢٠١١ب، ٢٠)

ربط كيمليكا(٢٠١١ب، ٢٣) مابين رفض الدول، تحديداً دول مابعد الشيوعية، لنشر افضل الممارسات الغربية للتعددية الثقافية المتمثلة بنظام الحكم الذاتي، او النظام الفدرالي متعدد القوميات ومابين غياب المصادر والشروط المسبقة لقبول هذا النظام. شخصت الشروط المسبقة للتعددية الثقافية بـ **اولاً: التماسك الديمقراطي** الذي يوفر حراك سياسي امن ويضمن عدم تعرض الاقليات للهجوم او الاضطهاد او السجن بسبب بيان مطالبهم والاشهار عنها. **ثانياً**:عدم تأمين العلاقة مابين الدولة والاقليات الموجودة في داخلها. ان تأمين العلاقة: يعني عد مطالب الاقليات تهديداً لامن الدولة. هذا من جانب ومن الجانب الاخر اعتبار الاقليات الموجودة في دول ما بعد الشيوعية طابور خامس تتحالف وتتعاون مع الاعداء المجاورين وهي فكرة منتشرة ومتداولة ، مما يعني تأمين العلاقات العرقية، بالوقت الذي تكون غير مؤمنة في دول غرب اوربا.(كيمليكا ٢٠١١ب، ٢٥) ان العنصرين المذكورين "ضمانات حقوق الانسان وعدم التأمين" اللذين مكنا الجماعات المسيطرة في الغرب من قبول التعددية الثقافية الليبرالية ، وجد ان حضورهما ضعيفاً في اوربا ما بعد الشيوعية في اوائل تسعينيات القرن العشرين.وهو ما جعل محاولات تطبيع ونشر افضل الممارسات تلقى اذاناً صماء ومرفوضة في تلك البلدان.(كيمليكا ٢٠١١ب، ٢٩-٣٠)

وضح كيمليكا(٢٠١١ب، ٣٩) ان المنظمات الدولية غالباً ما تهمل هذه المخاطر المتجسدة بغياب الشروط المسبقة للتعددية الثقافية ، وفق تخطيطها لتعميم ونشر افضل الممارسات. ان الترويج لافضل الممارسات قد يساهم في نشر الوعي بعقلانية "التعددية الثقافية الليبرالية" ، اذ لا بد من النظر الى المعوقات المذكورة انفاً لتجنب الفشل في ممارسات الغرب لنشر افضل الممارسات.

٢- استراتيجية وضع (معايير ومقاييس) صريحة قانونية او شبه قانونية:

اشار كيمليكا(٢٠١١ب، ٣٩-٤٠) الى **توقع ان تلتزم** الدول ما بعد الشيوعية بالمعايير والمقاييس القانونية وشبه القانونية الموضوعة من قبل المنظمات الدولية. كون تعميم افضل الممارسات كأستراتيجية لادارة التعددية الثقافية دولياً غير كاف، وفقاً لما تمت الاشارة اليه مسبقاً.على ان يقترن التوقع المذكور بمراقبة الالتزام بهذه المعايير والمقاييس من قبل الهيئات الدولية العديدة ، مع عدد من الحوافز للذين يلتزمون

بها ، والعقوبات على الذين لا يلتزمون بها. والمثال على ذلك ما قرره الاتحاد الاوربي وحلف الناتو من خلال وضع حماية حقوق الاقليات احد المعايير الواجب استيفائها للبلاد المرشحة لان تكون عضواً لديهم .

وضع كيمليكا(٢٠١١ب، ٤٢) مؤشرات الضعف على الاستراتيجيتين اعلاه من خلال عدم وجود معايير ومقاييس دولية **يتوقع من جميع الدول الالتزام بها.** فضلاً عن كون المعايير المطلوب الالتزام بها تشكل نطاق كبير غير جوهري ولا مبدئي، بمعنى كونها غير محددة المعالم او متفق عليها بالاجماع. وهو احد الاسباب لاخفاق فكرة حقوق الاقليات. شخص كيمليكا (٢٠١١ب، ٤٣) الفشل في الجمع بشكل متوافق بين الهدف البعيد المدى لتعميم "التعددية الثقافية الليبرالية" والمطلب قصير المدى لاجل منع الصراعات العرقية المرتقبة وحلها، مما يعني التضحية بالهدف طويل الاجل لغرض تحقيق منفعة قصيرة المدى. كما ان استراتيجية افضل الممارسات ساندت بشكل بسيط "التعددية الثقافية الليبرالية" من دون ملاحظة عوامل الخطورة المباشرة.

٣- التدخل في حالات معينة (منع النزاع او حله):

نتيجة لعدم تمكن الاستراتيجيتين اعلاه من تحقيق الهدف المطلوب بشأن مسائل الاقلية والمخاوف المتمثلة بحصيلة النزاع العرقي المزعزع للاستقرار لدول مابعد الشيوعية، ادى بالانتقال الى الاستراتيجية الثالثة المختصة بالتدخل بشكل خاص في كل بلد. انطلاقاً من الحاجة والواجب لحماية اوربا من تلك النزاعات العرقية المحتملة والاثار الناجمة عنها . قرر المجتمع الدولي التدخل بشكل خاص بكل بلد من البلدان التي تعيش حالة النزاع العرقي العنيف او حين يبدو هذا النزاع وشيك. تدخلت المنظمات الدولية الاوربية بشكل فعال في المفاوضات للتوسط بين الحكومات وقادة الاقليات من خلال اقتراح طرق يتوجب حل النزاع بها والضغط على كل من الحكومات وقادة الاقليات لقبول " مسودات الاتفاقيات الغربية".(كيمليكا ٢٠١١ب، ٨٠) ادرجت المنظمات الدولية الاوربية لكل حالة ضمانات اساسية لحقوق الاقليات ، مع حد ادنى من المعايير القانونية الاوربية لتلك الحقوق. الا انه لايوجد معايير متفق عليها شاملة تنسجم مع كل حالات النزاع العرقي العنيف وانما التعامل مع كل حالة على حدة. الامر الذي عرض تلك المنظمات للانتقادات نتيجة لطبيعة توصياتها التعسفية والمتناقضة ،والتي لا تستند على مبدأ. انما الاستعداد كان لاتباع اي فعل او اجراء سياسي يحقق الاستقرار.(كيمليكا ٢٠١١ب، ٨١)

على الرغم من الانتقادات الموجهة للمنظمات الدولية بأجراءاتها لحل النزاعات الا ان كيمليكا(٢٠١١ب،٨٢-٨٣) يشير الى انه قد يكون مضلل ، لان المنطق هو الذي وجه بتجانس التدخلات الخاصة، وبالاشارة الى ان منطق الامن هو الذي انتج مجموعة من المشاكل والمعضلات وليس "منطق

التعددية الثقافية الليبرالية".حيث شخص كيمليكا عمليتان متزامنتان لتدويل علاقة الدول بالاقليات في اوربا، **الاولى: تمثلت بمراقبة** دول ما بعد الشيوعية لمدى خضوعها للمعايير القانونية (الحقوق القانونية للاقليات)، **الثانية : مراقبة تلك الدول لمدى تهديدها** المحتمل للاستقرار الاقليمي، وغلبة مسار الامن على مسار الحقوق.

نستخلص مما ورد اعلاه: ان عدم تمكن الدولة من معالجة او (أدارة التنوع) لوضع اقلياتها او النزاع المثار لديها بشكل ذاتي من قبلها ، يؤدي الى محاولات المجتمع الدولي للتدخل في شأنها الداخلي، لكونه لم يعد شأن داخلي يخصها وحدها، نتيجة للاثار المترتبة على المطالب المعلنة من قبل الاقليات التي قد تؤدي الى احداث العنف المؤثر على المجتمع الدولي وحصيلته بولادة امرين، **الاول:** (اللجوء الى الدول الامنة) ولا سيما دول اوربا الغربية والاثار المترتبة عليه سياسياً واقتصادياً وثقافياً، **ثانياً:** ولادة او تكوين جماعات خارجة عن القانون تزعزع الامن الدولي والاقليمي. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لتدخلات المنظمات الاقليمية من قبل البعض، الا ان كيمليكا يعتقد بأنها مضللة لان التدخل ضروري ويأتي متسق ومتوازي مع مطالب الاقليات بحقوقها والمحافظة على النظام والامن. ان تغليب مبدأ الامن على "منطق التعددية الثقافية الليبرالية" هو الذي اثار تلك الانتقادات، ومن الجدير بالذكر ان الاستراتيجيات الثلاث قد تم تطبيقها على دول مابعد الاستعمار والتي رافقتها معضلات واشكاليات متماثلة وبتقدير اعلى مما وجد في دول ما بعد الشيوعية نتيجة لظروف وعوامل دول ما بعد الاستعمار وخصوصيتها من الناحية الدينية والتركيبة السكانية .

فيما يتعلق بمدى التراجع او التقدم للامام بشإن التعددية الثقافية يشير كيمليكا(٢٠١٣، ٥٧٧) الى ان معظم البلدان التي تبنت مناهج متعددة الثقافات في الجزء الأخير من القرن العشرين قد نجحت في الحفاظ على برامجها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وقد أضاف عدد كبير من البلدان برامج جديدة. لا تشهد سياسات التعددية الثقافية تراجعًا عامًا في كثير من أنحاء أوروبا. لكن غالبًا ما يتم وضع الانتقال إلى (التكامل المدني) فوق (البرامج متعددة الثقافات الحالية) ، مما يؤدي إلى نهج مختلط للتنوع.

هدف كيمليكا(٢٠٢٠، ١) في دراسته: (التضامن في مجتمعات متنوعة: ما وراء التعددية الثقافية الليبرالية الجديدة وشوفينية الرفاهية) ، الى بيان عدم وجود تناقض بين المهاجرين والتنوع الثقافي والعرقي والتضامن الانساني (الوطني) ،وان التضامن الوطني مورد سياسي تقدمي. فالتعددية الثقافية في كندا على سبيل المثال كان ينظر إليها دائمًا من قبل كل من (المهاجرين والمواطنون المولودون في البلاد) على حد سواء، كوسيلة للمساهمة في المجتمع ، وشكل من أشكال بناء الأمة. ومحفز للوفاء بمسؤوليات العضوية الاجتماعية، حيث

يتمتع المقيمون الدائمون والمواطنون المستقبليون بمصلحة ذاتية واضحة في الاستثمار في المجتمع ، وأن يصبحوا أعضاء في ذلك المجتمع وان يساهموا فيه.(Kymlicka ٢٠٢٠، ١٢- ١٣)

ان هدف كيميلكا من بيان الترابط بين التضامن الانساني الوطني في داخل الدولة الواحدة بكونه لا يتعارض مع التعددية الثقافية بل انه يثري التنوع على مختلف انواعه. والمساهمة لكل فرد في الدولة يعتبر بمثابة استثمار يعود بمنفعته على الجميع وهو ما يؤدي الى تشجيع التعددية الثقافية واغنائها.

الخاتمة:

استناداً لما تم بيانه في هيكلة البحث بالمطلب الاول (مفهوم التعددية الثقافية ومراحلها) والمطلب الثاني (اسباب تدويل التعددية الثقافية في فكر ويل كيمليكا السياسي) ، استنتجنا مجموعة من العوامل والاسباب التي دعت كيمليكا الى التأكيد على تدويل التعددية الثقافية بأعتباره احد حقوق السكان الاصليين والجماعات الثقافية والاقليات القومية والمهاجرين ولكونها مورد مهم من موارد الاستثمار في الدول والمجتمعات، وكما يأتي :

١- نشأ مفهوم التعدد ومن ثم التعددية الثقافية نتيجة للصراع بين الفكر السياسي ذي النزعة الاحادية الممتد من العصور القديمة ولغاية القرن السابع عشر الميلادي مع بوادر بروز النزعة التعددية في الفكر المذكور وما بعدها.

٢- ارتبطت الحاجة لمعالجة التنوع والتعددية الثقافية في المجتمعات مع صعود وانهيار الامبراطوريات للفترة الواقعة لما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها والنتائج المتمخضة عنها لدول مابعد الشيوعية ولدول ما بعد الاستعمار.

٣- نتج عن نشوء مفهوم التعددية الثقافية والحاجة لادارة التنوع في المجتمع الدولي التحول بفكر ثورة حقوق الانسان التي كانت قائمة على اساس الحقوق الفردية، بالتوجه نحو حقوق الاقليات والجماعات الثقافية.

٤- ربط كيمليكا التعددية الثقافية بثورة حقوق الانسان المنتقلة من حقوق الافراد الى حقوق الجماعات الثقافية والاقليات بناءً على السياسات المتبعة لدول المجتمع الاوربي تجاه بعضها البعض وتجاه دول العالم الاخر ولا سيما الدول التي كانت خاضعة لسيادتها ، ومحاولاته بتوجيه أصول الفكر الليبرالي من الفردية الى الاجتماعية ، وبالاشارة الى ان التعددية الثقافية حقيقة كونية تتصل بالواقعية السياسية للدول والمجتمعات كافة. مؤكداً على تلبية حقوق الجماعة او الاقلية الموجهة او المستهدفة.

٥- صنف كيمليكا بفكره السياسي التعددية الثقافية بكونها طاهرة تأريخية نشأت في الديمقراطيات الغربية اولاً في ستينيات القرن العشرين وجاءت محاولاته لمعالجتها بدول ما بعد الشيوعية وفق ثلاثة استراتيجيات تمثلت بـ (نشر افضل الممارسات والمعايير القانونية وشبه القانونية والتدخل الدولي في حالات خاصة لكل بلد) ، ومن

ثم الانتقال لبيان المعالجة لنفس الاستراتيجيات لدول ما بعد الاستعمار مع تشخيصه لنقاط الضعف لحصيلة تلك الاستراتيجيات ، والمسؤول عن تنفيذ تلك الاستراتيجيات المنظمات الدولية بأنواعها كافة (الاوربية– الاقليمية– العالمية).

٦– شخص كيمليكا مجموعة من (العوامل الفكرية السياسية) و(السياسات المتبعة من قبل المجتمع الغربي) في تعامله مع المجتمعات الخاضعة لسيادته لادارة التنوع والتعددية الثقافية كأسباب لتدويلها في المجتمع الدولي ومن ثم نشرها كنماذج يحتذى بها الى بقية دول العالم الاخرى، نتيجة للاثار الناشئة عن استقلال مجموعة كبيرة من الدول لما بعد الشيوعية ودول ما بعد الاستعمار، التي القت بضلالها على الامن الدولي وحالات العنف العرقي التي لم تقتصر على الدول الواقعة فيها بل امتدت اثارها الى النظام الدولي بمجمله ولا سيما الدول الغربية.

٧– طرح كيمليكا فكرة المواطنة متعددة القوميات والدولة متعددة القوميات وشجع على الاخذ بها . بدلاً من فكرة الدولة القومية التي رأى انها شكل من اشكال الدولة القديمة، نتيجة للاخذ بالتعددية الثقافية والاشكاليات الناجمة عنها.

٨– طرح فكرة اخرى مرتبطة بفكرة الدولة متعددة الثقافات وهي فكرة المواطن متعدد الثقافات واكد على ضرورة التواصل مع الثقافات المحلية اولاً ، على العالمية لارتباطها بالعدالة والتغلب على التوتر في العلاقات المحلية.

٩– سلط كيمليكا الضوء على صراع الدولة المركزية مع الحكومة المحلية لجذب ولاء المواطنين اليها ولا سيما المهاجرين، بغية كسب ولائهم وتصويتهم لسياسات كل منهم. مبرراً تفضيل نموذج على اخر تبعاً للفوائد والمنافع التي يستحصلها المؤيدون لكل نموذج.

١٠– ايد منح الحكم الذاتي او الفدرالي وشبه الفدرالي للمجموعات غير المهيمنة من الاقليات في الدول (كالسكان الاصليين والاقليات القومية التاريخية) كوسيلة لتنفيذ افكاره عن التعددية الثقافية ، الا انه منع اعطاء هذا الحق للمهاجرين حيث رأى وجودهم ضمن الدولة الوحدوية واساليب الاستيعاب للتنوع.

١١– اقر كيمليكا بأن الادارة الدولية المتجسدة (بالمنظمات الدولية الاوربية والاقليمية والعالمية) عامل ضروري (مؤثر ومهم) في تحديد حركة سياسات الدول تجاه الجماعات الثقافية والاقليات القومية وادارة التنوع في المجتمع الدولي من خلال كل دولة على حدة، لتلافي حالات عدم الاستقرار وتهديد الامن الدولي، وبالاشارة الى غلبة منطق الامن على منطق التعددية الثقافية الليبرالية.

١٢- استخدمت المنظمات الدولية اساليب الترغيب والترهيب لحث الدول على الالتزام بأستراتيجياتها الثلاثة لمعالجة التنوع وادارته لاتقاء حالات العنف وعدم الاستقرار. كشروط العضوية فيها ، والحوافز لمن يلتزم بها، والعقوبات المفروضة على من يخالف معاييرها واستراتيجياتها ، ووضعها تحت المراقبة والاشراف.

١٣- على الدول الوعي والادراك بأن عدم القدرة على ادارة التنوع في مجتمعاتها وحل الخلافات والصراعات العرقية المحتملة او الواقعة سيؤدي الى التدخل الدولي بسيادتها ، والذي يعد امراً مشروعاً في فكر ويل كيمليكا السياسي خاصة ، وفي نظر المجتمع الدولي عامة.

١٤- علو عامل تجنب الصراعات العرقية العنيفة المهددة للامن الدولي على منظومة الحقوق لتدويل التعددية الثقافية عالمياً من قبل المنظمات الدولية لمراعاة المصالح الذاتية لدول الغرب.

١٥- على الرغم من الانتقادات التي وجهها كيمليكا الى استراتيجيات المنظمات الدولية لتدويل التعددية الثقافية التي فضلت اهداف قصيرة المدى على الاهداف بعيدة المدى لاستقرار العلاقات بين الاقليات والجماعات الثقافية في الدول ،وعدم مراعاة عدم وجود الشروط المسبقة للتعددية الثقافية. الا انه عد التعددية الثقافية منسجمة مع التضامن الانساني والتكامل المدني وان فضلت بعض الدول اولوية التكامل المدني على التعددية الثقافية الامر الذي ينتج اشكالا مختلطة للتنوع، وهو لايعد مؤشراً للتراجع عن التعددية الثقافية.

١٦-لا نؤيد آلية تنفيذ فكرة كيمليكا عن الدولة متعددة القوميات من خلال تقلد اسلوب الحكم الذاتي او الفدرالي وشبه الفدرالي لاسيما عند الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لاسباب تتعلق بعدم ضبط السلطة في هذه الدول ابتداءً،ولان مسألة حسم مفهوم السلطة وطرق تقسيمها لم تتبلور بعد ،نتيجة لعدم انتهاء الصراع على السلطة وعدم الاتفاق على كيفية ممارستها. فضلاً عن ذلك قد لا يشكل حجم الاقلية المطلوب وضعها في ادارة الحكم الذاتي ضرورة لادارة نفسها بوضع ذلك الحكم.

١٧- ان التعددية الثقافية في فكر كيمليكا مورد اساس للاستثمار في الدول والمجتمعات الاخذة بها ووسيلة من وسائل المساهمة في المجتمع وشكل من اشكال بناء الامة. مشخصاً عدم التراجع عنها ، داعياً الى الاخذ بها.

الهوامش:

* **راسل جاكوبي(١٩٤٥-)**: مؤرخ امريكي، يساري الميول درس في جامعتي شيكاغو و ونسكنسن، حاصل على الدكتوراه من جامعة روشيستر، درس مابعد الدكتوراه في جامعة باريس ، ويعمل استاذا في التاريخ بجامعة كاليفورنيا، له عدة مؤلفات ومنها:"

القساوة الاجتماعية: نقد لسيكولوجية التواؤم ،من ادل الى ليبنج، ديالكتيك الانكسار: ابعاد الماركسية الغربية، قمع التحليل النفسي: اوتو فينكل والفرويدية السياسية، اخر المثقفين : الثقافة الامريكية في زمن الاكاديمية وغيرها".(جاكوبي ٢٠٠٢، ٢٦٣)

* **هوراس كولين** (١٨٨٢ – ١٩٧٤): مفكر يهودي اميركي من أصل ألماني، هاجر مع اسرته اليهودية من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٨٧م. ولديه ميول صهيونية قوية وواضحة، كان عضوا في معظم المنظمات الصهيونية في أميركا، ومن انصار بناء وطن قومي لليهود في فلسطين. استخدم مصطلح التعددية الثقافية كصيغة سياسية بديلة ومناهضة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في (بوتقة الصهر)، ويجادل كولين بأن التنوع الثقافي هو ركيزة لتأسيس أميركا قوية.(كاظم ٢٠٠٨)

***الاندماج:** تم تسليط الضوء على مبدأ الاندماج في سياق التعددية الثقافية، لانها لا ترتبط بالتشجيع على العزل والفصل ، بل السعي من خلالها الى انشاء كيانات يتشارك فيها المهاجرون والاقليات العرقية مشاركة عادلة متكافئة ، والاعتراف بعقلانية رغبتهم بالاحتفاظ بمظاهر ثقافتهم. فالاندماج يهدف الى التنوع الثقافي ، وليس التجانس، يصاحبه تعادل الفرص في ظل اجواء من التسامح المتبادل. وان التنوع الثقافي امر مرغوب تنتفع به الامة من نواح عدة. (راتانسي ٢٠١٣، ١٨-١٩).

* **كارل بوبر(١٩٠٢-١٩٩٤)** : فيلسوف نمساوي الاصل من اصول يهودية ولد في فينا ، وبسبب اصله اليهودي اضطر إلى الهجرة من النمسا عام ١٩٣٧م؛ خوفًا من النازية متوجهاً إلى نيوزيلاند اذ امضى سنوات الحرب وبقى يدرس الفلسفة في جامعتها حتى عام ١٩٤٥م، وفي عام ١٩٤٦م هاجر إلى إنجلترا واستقر في إحدى ضواحي لندن عمل أستاذًا للمنطق ومناهج العلوم في جامعة لندن، وفي عام ١٩٦٥م مُنِحَ رتبة شرف في المجتمع الإنجليزي (لقب سير) وفي عام ١٩٦٩م بلغ سن التقاعد. كان مهتما بالعمل الاجتماعي ومساعدة الفقراء،وانصب اهتمامه على الفلسفات السياسية اليسارية، أمضى خلال مراهقته ثلاثة أشهر ماركسيًّا، ولكنه انقلب بحماسٍ إلى الاشتراكية الديمقراطية. نادى بالديمقراطية الليبرالية المفتوحة لمعالجة كافة المشاكل وايجاد الحلول من خلالها، حارب الديكتاتورية وكافة الفلسفات المغلقة التي تحاول أن تحدد النظام السياسي الاجتماعي بأيديولوجية محددة، وأبرز الأمثلة: أفلاطون وهيجل وماركس، الذين انتقدهم بوبر. كان احد اهم المؤثرين في الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر، اذ كسرت اراؤه القوالب النمطية للتفكير الغربي لما يزيد عن قرن من الزمان.(الخولي ٢٠٢٠، ١٧-٢٠ ؛ بوبر ١٩٩٢)

* **اشعيا برلين(١٩٠٩- ١٩٩٧)**: مفكر بريطاني يهودي روسي الاصل، أُجبرت عائلته على الهجرة من لاتفيا إلى إنجلترا إبان الثورة الروسية، لديه ميول صهيونية واضحة،لم ينظم الى أي تجمع صهيوني بسبب نزعته الشكية، وعلى رغم من تأييده للايديولوجيا الصهيونية ومطالبته بوطن لليهود، " إلا أنه كان يعتقد أن هذا الوطن هو حلّ لمشكلة اليهود المشردين بلا مأوى، وليس وطنا ليهود العالم ممن يقيمون في بلدان آمنة ومستقرة. كما كان يمتلك الجرأة ليعترف بأن معالجة مأساة اليهود قد تمّ على حساب الفلسطينيين، وأن قيام دولة إسرائيل خلق مأساة الفلسطينيين الذين أصبحوا «ضحايا الضحايا» كما كان يقول إدوارد سعيد؛ ولإنصاف الطرفين كان برلين يطالب بحل الدولتين: «إسرائيل» وفلسطين" (كاظم ٢٠١٦، ٥٩ ؛ كاظم ٢٠٠٨).

* **ويل كيمليكا(١٩٦٢ م-)**: ولد ونشأ في كندا، وتلقى تعليمه في كوينز وجامعة أكسفورد ، وشغل مناصب في العديد من الجامعات الكندية والأمريكية والأوروبية قبل الانتقال إلى كوينز. ينتمي لاوساط المفكرين الاكثر علماً بالفلسفة السياسية للقارة الامريكية (ما وراء الاطلسي). وهو أيضًا أستاذ زائر متكرر في برنامج الدراسات القومية في جامعة أوروبا الوسطى في بودابست. وهو رئيس أبحاث كندا في الفلسفة السياسية في قسم الفلسفة في جامعة كوينز في كينجستون –كندا ، حيث قام بالتدريس منذ عام ١٩٩٨م. ترتكز اهتماماته البحثية على قضايا الديمقراطية والتنوع ، وخاصة على نماذج المواطنة والعدالة الاجتماعية داخل

المجتمعات متعددة الثقافات. نشر ثمانية كتب وأكثر من ٢٠٠ مقال ، والتي تُرجمت إلى ٣٤ لغة ، وحصل على العديد من الجوائز ، بما في ذلك الدكتوراة الفخرية من جامعة كوبنهاغن في ٢٠١٣م وجامعة لوفان الكاثوليكية في ٢٠١٤م ، والميدالية الذهبية ٢٠١٩ م من العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلس الأبحاث الكندي، وميدالية بيير شوفو ٢٠٢١ م من الجمعية الملكية الكندية. وهو مدير مشارك ، مع إيرين بلومراد ، لبرنامج CIFAR الجديد حول الحدود والعضوية والانتماء، والذي يجمع علماء الاجتماع البارزين والمنظرين السياسيين والقانونيين لاستكشاف كيفية رسم حدود العضوية الاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر ، وما إذا كان بالامكان إعادة رسم هذه الحدود بطريقة أكثر شمولاً دون فقدان التضامن وإمكانية العمل الجماعي. وهو أيضًا المدير المشارك ، جنبًا إلى جنب مع كيث بانتينج ، لمشروع مؤشر سياسة التعددية الثقافية ، الذي يراقب تطور سياسات التعددية الثقافية عبر الديمقراطيات الغربية. تم تصميم مشروع مؤشر MCP لتوفير معلومات حول سياسات التعددية الثقافية في شكل موحد يساعد في البحث المقارن ويساهم في فهم العلاقات بين الدولة والأقلية. يركز عمل ويل الأخير في هذا المجال على قضايا التضامن في المجتمعات متعددة الثقافات. وهو متزوج من الكاتبة سو دونالدسون ، التي شارك معها في تأليف نظرية حقوق الحيوان، ٢٠١١م ، والتي حصلت على جائزة الكتاب البينالي ٢٠١٣م من الجمعية الفلسفية الكندية ، وتُرجمت إلى الصينية. والهولندية والفرنسية والألمانية واليونانية واليابانية والبولندية والإسبانية والتركية.(willkymlicka ٢٠٢٣ ؛ دورتيي ٢٠٠٩ ، ٢٠٠)

* **يوهان غوتفريد هيردر(١٧٤٤– ١٨٠٣م)**: احد الشخصيات الالمانية البارزة في حياة الفكر الالماني للفترة الانتقالية من عهد التنوير العقلي الى فترة ما قبل الرومانسية المتجسدة بسبعينيات القرن الثامن عشر الميلادي، المضادة للعقل وهو ما سمي بالالمانية بمرحلة العاصفة والاندفاع. اذ وضع مفهوم جديد للفردية والتغيير التاريخي.ورث من ديفد هيوم الشك بقدرة العقل، وان وجود عقل انساني يمتلك صحة كاملة مع معايير شاملة ابدية امر مرفوض من قبله.(سكيربك و غيلجي ٢٠١٢، ٦١٥–٦١٦)

المصادر باللغة العربية:

١– ادجار،اندرو وسيدجويك.بيتر.٢٠١٤."*موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الاساسي*".ترجمة:هناء الجوهري.مراجعة وتقديم وتعليق: محمد الجوهري. ط٢.القاهرة .المركز القومي للترجمة.

٢– بوبر، كارل. ١٩٩٢. *بؤس الايديولوجيا: نقد مبدأ الانماط في التطور التأريخي* .ترجمة: عبد الحميد صبرة.ب يروت لبنان. دار الساقي.

٣– جاكوبي،راسل.٢٠٠٢. *نهاية اليوتوبيا:السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة*.ترجمة: فاروق عبد القادر.سلسلة عالم المعرفة:٢٦٩. الكويت. المجلس الوطني للاداب والثقافة.

٤– الخولي، يمنى طريف. ٢٠٢٠. *فلسفة كارل بوبر:منهج العلم. منطق العلم*. المملكة المتحدة. مؤسسة هنداوي.

٥– دورتيي ،جان فرانسوا .٢٠٠٩. *فلسفات عصرنا : تياراتها .مذاهبها .اعلامها . وقضاياها*،ترجمة : ابراهيم صحراوي،الجزائر. منشورات الاختلاف–الدار العربية للعلوم ناشرون.

٦– راتانسي ،علي . ٢٠١٣. *مقدمة قصيرة جداً:التعددية الثقافية*. ترجمة: لبنى عماد تركي.مراجعة: هاني فتحي سليمان .مصر.مؤسسة هنداوي.

٧– سافيدان ،باتريك.٢٠١١. الدولة والتعدد الثقافي. ترجمة: المصطفى حسوني. الدار البيضاء–المغرب. دار توبقال للنشر.

٨- سكيربك، غنار و غيلجي، نلز . ٢٠١٢ . *تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين* . ترجمة: حيدر حاج اسماعيل.بيروت- لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية.

٩- غربي، سارة .(٢٠١٨-٢٠١٩). *التعددية الثقافية وسياسات الهوية:دراسة في ثنائية الوحدة والتعددية*. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية.جامعة باتنة١- الحاج لخضر. الجزائر.

١٠- فرج ، الهام عبد الحميد ، واخرون .٢٠١٧. منهج الفلسفة في ضوء التعددية الثقافية لتنمية قيم التسامح لدى طلاب المرحلة الثانوية(تصور مقترح).*العلوم التربوية*. متطلبات بحثية. كلية الدراسات العليا للتربية. جامعة القاهرة.

١١- بوبر، كارل د.ت. *بحثاً عن عالم افضل* . ترجمة احمد مستجير .القاهرة .مكتبة الاسرة.

١٢- الكيالي، عبد الوهاب.د.ت .*الموسوعة السياسية*.ج١. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٣- كيمليكا ، ويل.٢٠١١. *اوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع*. ترجمة :امام عبد الفتاح امام. ج١. سلسلة عالم المعرفة ٣٧٧ .الكويت.المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

١٤- كيمليكا ، ويل. ٢٠١١ب. *اوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع*. ترجمة :امام عبد الفتاح امام . ج٢. سلسلة عالم المعرفة ٣٧٨ .الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

١٥-مجيد ،حسام الدين علي. ٢٠١٠. *اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر:جدلية الاندماج والتنوع*.سلسلة اطروحات الدكتوراه. ٥٨. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦-هوريو، اندرو.٢٠١٢.*مدخل الى الايديولوجيات السياسية*. ترجمة : محمد صفار.سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين:١٨٣٠. القاهرة. المركز القومي للترجمة.

١٧-اليافعي، امين . ٢٠٢٠ . التعددية الثقافية وهواجس متفاقمة: محفزات التواصل واسباب العزلة. *الدراسات والابحاث*. قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٨ يوليو.

١٨-كاظم ، نادر. ٢٠٠٨ . هوراس كولين والتعددية الليبرالية. صحيفة الوسط الالكترونية.عدد:٢٢٨٦ .٢٠٢٣. http://www.alwasatnews.com/news/27802.html.

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Edgar. Andrew and Sedgwick. Peter. 2014.(*mawsueat alnazariat althaqafiati: almafahim walmustalahat alasasiu*). "*Encyclopedia of Cultural Theory: Basic Concepts and Terms*" .translated by: Hanaa Al-Gohary. Review. presentation and commentary by: Muhammad Al-Gohary,pr: 2. Edition. Cairo. National Center for Translation.

2- Popper, Karl. 1992. (*bus alaydiulujya: naqd mabda alianmat fi altatawur altaarikhii*). *'The Misery of Ideology: A Critique of the Principle of Patterns in Historical Development"*. Translated by: Abdel Hamid Sabra, Lebanon. Dar Al-Saqi.

3- Jacoby, Russell. 2002. *(nihayat alyutubya:alsiyasat walthaqafat fi zaman allaamubalaa). 'The End of Utopia: Politics and Culture in a Time of Indifferen*ce". Translated by: Farouk Abdel Qader. World of Knowledge Series: 269. Kuwait. National Council for Literature and Culture.

4- Al-Khouli, Yumna Tarif. 2020. *(falsafat karl bubir:manhaj aleilmi. mantiq aleilmi). "Karl Popper's Philosophy: The Method of Science. The logic of science".* United kingdom. Hindawi Foundation.
5- Dortier,Jean-rançois.2009.*(falsafateasrina:tayaaratiha.madhahibiha.aelamuha.waqadayaha). "The philosophies of our time: their currents, their doctrines, their flags. And its issues"*, translated by: Ibrahim Sahraoui, Algeria. Difference Publications - Arab House of Science Publishers.
6- Ratansi, Ali. 2013.*(muqadimat qasirat jdaan:alteddyt althaqafiatu). "A Very Short Introduction: Multiculturalism".* Translated by: Lubna Emad Turki. Reviewed by: Hani Fathi Suleiman. Egypt. Hindawi Foundation.
7- Savidan, Patrick. 2011. *(aldawlat waltaeadud althaqafii). "The state and multiculturalism".* Translated by: Mustafa Hassouni. Casablanca-Morocco. Toubkal Publishing House.
8- Skirbek, Gnar and Gilje, Nels. 2012. (tarikh alfikr algharbii min alyunan alqadimat alaa alqarn aleishrin)."*The history of Western thought from ancient Greece to the twentieth century".* Translated by: Haider Haj Ismail. Beirut - Lebanon. Center for Arab Unity Studies.
9- Gharbi, Sarah (2018-2019).(*altaeadudiat althaqafiat wasiasat alhuiati:dirasat fi thunayiyat alwahdat waltaeadudia)." Cultural pluralism and identity politics: a study of the duality of unity and pluralism".* Unpublished doctoral thesis. Faculty of Law and Political Sciences, University of Batna 1 - Hajj Lakhdar. Algeria.
10- Farag, Elham Abdel Hamid, and others. 2017.*((* manhaj alfalsafat fi daw' altaeadudiat althaqafiat litanmiat qiam altasamuh ladaa tulaab almarhalat althaanawiati(tusawir muqtariha))." *The philosophy curriculum in light of cultural pluralism to develop the values of tolerance among secondary school students (a proposed concept)".* Educational Sciences. Research requirements. faculty of Graduate Studies. Cairo University.
11- Popper, Karl.(bhthaan ean ealam afdil)." *In Search of a Better World".* Translated by Ahmed Mostajir. Cairo. Family Library.
12- Al-Kayyali, Abdel-Wahhab. *(almawsueat alsiyasiitu). "The Political Encyclopedia".* Part 1. Beirut. Arab Foundation for Studies and Publishing.
13- Kymlicka, Will.2011.*(awdisa altaeadudiat althaqafiatu: sabr alsiyasat alduwliat aljadidat fi altanawuea)."The Odyssey of Multiculturalism: Exploring the New International Politics of Diversity".* Translated by: Imam Abdel Fattah Imam. C1. World of Knowledge Series . Kuwait. National Council for Culture, Arts and Literature.
14- Kymlicka, Will. 2011.*(awdisa altaeadudiat althaqafiatu: sabr alsiyasat alduwliat aljadidat fi altanawuea)."*The Odyssey of Multiculturalism: Exploring the New International Politics of Diversity". Translated by: Imam Abdel Fattah Imam. C2. World of Knowledge Series 378. Kuwait. National Council for Culture, Arts and Letters.
15- Majeed, Hossam El-Din Ali. 2010.*(ashkaliat altaeadudiat althaqafiat fi alfikr alsiyasii almueasira:jdaliat alaindimaj waltanawuea)."The problem of cultural pluralism in contemporary political thought: The dialectic of integration and diversity".* Doctoral theses series. 58. Beirut. Center for Arab Unity Studies.
16- Horio, Andrew. 2012. (*madkhal alaa alaydiulujiaat alsiyasiati)."An Introduction to Political Ideologies".* Translated by: Muhammad Saffar. Social Sciences Series for Researchers: 1830. Cairo. National Center for Translation.

17- Al-Yafei, Amin. 2020.(altaeadudiat althaqafiat wahawajis mutafaqimatun: muhafizat altawasul wasbab aleuzlati)."Cultural pluralism and escalating concerns: motivations for communication and causes of isolation". *Studies and research*. Section on religion and current societal issues. Believers Without Borders Foundation, July 8.
18- Banting, Keith, and Kymlicka, Will. 2013 . "Is there really a retreat from multiculturalism policies? New evidence from the multiculturalism policy index." *Comparative European Politics* 11 .
19- Jacoby, Russell. 1994. "The myth of multiculturalism." *New Left Review* .
20- Kymlicka, Will, and Banting, Keith.2006. "Immigration, multiculturalism, and the welfare state." *Ethics & International Affairs* 20.3 .
21- Kymlicka, Will, and Norman, 2000 . Wayne. "Citizenship in culturally diverse societies: Issues, contexts, concepts." *Citizenship in diverse societies* 1 .
22- Kymlicka, Will .1988. "Liberalism and communitarianism." *Canadian Journal of Philosophy* 18.2.
23-Kymlicka, Will. 1992 ."Two models of pluralism and tolerance." *Analyse & Kritik* 14.1.
24-Kymlicka, Will. 2003. "Multicultural states and intercultural citizens." *Theory and research in education* 1.2.
25- Kymlicka, Will. 2010 ."The rise and fall of multiculturalism? New debates on inclusion and accommodation in diverse societies." *International social science journal* 61.199 .
26- Kymlicka, Will. 2011 ."Multicultural citizenship within multination states." *Ethnicities* 11.3.
27- Kymlicka, Will. 2020."Solidarity in diverse societies: Beyond neoliberal multiculturalism and welfare chauvinism." *Minorities and populism–critical perspectives from South Asia and Europe*.
28- Kazem, Nader. 2008. Horace Cullen and liberal pluralism. Al-Wasat Electronic Newspaper. Issue: 2286.http://www.alwasatnews.com/news/27802.html.
29-https://www.willkymlicka.ca